وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون الخاص

الالتزام المصرفي بالمطابقة في نطاق عقود البيوع الدولية

دراسة مقارنة

رسالة تقدم بها الطالب

طالب حبيب طالب

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات
نيل شهادة الماجستير في القانون الخاص

إشراف الأستاذ المتمرس الدكتور

إبراهيم إسماعيل إبراهيم ألربيعي

1445 هـ

2023

بِسْمِ أللهِ ألرحمن ألرحِيمِ

وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ○ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ○

صدق الله العلي العظيم

(سورة طه – الآية 113

)

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عليكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَيْءٍ ۚ وَأَنزَلَ اللَّهُ عليكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عليكَ عَظِيمًا).

صدق الله العلي العظيم

نعم، الفضل يُنسب لله رب العالمين أولًا هو من جعل الفضل مُتداوَلًا بين عباده ولن يُنزع إلى قيام الساعة .

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير، فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

الى من هي أحق الناس بالشكر، فلولاهما لما وُجِدتُ في هذه الحياة ، ومنهما تعلَّمت على يدها (والدتي الغالية)، أطال الله في عُمرها.

الى من استقيتُ منهم الحروف ، وتعلَّمت كيف أنطق الكلمات، وأصوغ العبارات، وأحتكم إلى القواعد في مجال العلم والمعرفة (أساتذتي الأفاضل)

إلى كل من ساندني في مسيرتي التعليمية وزرعوا الأمل في قلبي.

أهدي إليكم لكم هذا جهدي المتواضع .....

داعيًا المولى - سبحانه وتعالى- أن تُكلَّل بالنجاح والقبول من جانب أعضاء لجنة المناقشة المُبجَّلين

الباحث

شكر وتقدير

يسرني ان أتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان الى الأستاذ المتمرس الدكتور إبراهيم إسماعيل ألربيعي لِتفضله بقبول الاشراف على رسالتي وعلى ماقدمه لي من دعم متواصل ونصائح وارشادات واثراء علمي قيم وَلم يبخل عليٌ باي معلومة او ملاحظة كان لها أثر واضح في هذا الإنجاز ألعلمي، وفقه الله وأطال عمرهُ وحفظهُ من كُل مكروه ليبقى سندا وواعظاً ومعطاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الى جميع اساتذتي في السنة التحضيرية في قسم القانون الخاص لِما قدموه لي من نصائح وارشادات وتوجيهات، فجزاهم الله خير الجزاء.

كما أخص بالشكر الجزيل لكل زملائي في السنة التحضيرية والى جميع أصدقائي واخوتي والى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل.

والله ولي التوفيق

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة :	1
اهمية البحث :	3
اشكالية البحث :	3
اهداف البحث :	3
منهجية البحث :	4
خطة البحث :	4
الفصل الأول : ماهية عقد البيع الدولي للبضائع	5
المبحث الأول : مفهوم عقد البيع الدولي	5
المطلب الأول : التعريف بعقد البيع الدولي	6
الفرع الأول : تعريف عقد البيع الدولي وفقاً للنطاق التشريعي والقضائي.....	7
الفرع الثاني: تعريف عقد البيع الدولي وفقاً للنطاق الفقهي	10
الفرع الثالث : تعريف عقد البيع الدولي وفقاً للإتفاقية الدولية	12
المطلب الثاني : ذاتية عقد البيع الدولي للبضائع	16
الفرع الأول : خصائص عقد البيع الدولي	16
الفرع الثاني : سمات عقد البيع الدولي	20
المطلب الثالث : التكييف القانوني لعقد البيع الدولي وموقف الأتفاقيات	22
الفرع الأول : المعايير القانونية لدولية عقد البيع الدولي 22	
ألفرع الثاني : موقف الاتفاقيات من المعايير القانونية 32	

المبحث الثاني : ذاتية الاعتماد المستندي وشروط مطابقة المستندات 35
المطلب الأول : مفهوم الإعتماد المستندي 35
الفرع الأول : تعريف الإعتماد المستندي 36
الفرع الثاني : خصائص عقد الإعتماد المستندي وأطرافه 40
الفقرة الأولى : الخصائص العامة والخاصة للأعتماد المستندي 41
الفقرة الثانية : أطراف الإعتماد المستندي 45
المطلب الثاني : مفهوم الإلتزام بالمطابقة 48
الفرع الأول : تعريف المطابقة 49
الفرع الثاني : صور المطابقة 51
المطلب الثالث : الشروط العامة لمطابقة المستندات وفقاً لمعيار التطابق 57
الفرع الأول : تقديم المستندات التي حددها المصرف 58
الفرع الثاني : صلاحية المستندات المقدمة للمصرف لأداء وظيفتها 60
الفرع الثالث : مطابقة المستندات لشروط عقد الإعتماد المستندي 61
الفصل الثاني : الآثار القانونية في العلاقة التعاقدية للإعتماد المستندي 65
المبحث الأول : إلتزامات اطراف العقد في العلاقة التعاقدية 65
المطلب الأول : إلتزام المصرف فاتح الإعتماد المستندي 65
الفرع الأول : فتح الإعتماد المستندي وإخطار المشتري..... 66
الفرع الثاني : إخطار المستفيد بفتح الإعتماد وشروطه 68
الفرع الثالث : فحص المستندات المقدمة للمصرف ومطابقتها 70
المطلب الثاني : إلتزام أطراف العقد تجاه المصرف 77
الفرع الأول : إلتزام البائع تجاه المصرف 78

الفرع الثاني : إلتزام المشتري تجاه المصرف 83
المطلب الثالث : إلتزام أطراف العقد تجاه بعضهما 87
الفرع الأول : إلتزام البائع تجاه المشتري 88
الفرع الثاني : إلتزام المشتري تجاه البائع 94
المبحث الثاني:خصائص العلاقة التعاقدية وأثار الإخلال بالإلتزامات 101
المطلب الأول : خصائص العلاقة التعاقدية 101
الفرع الأول : مبدأ إستقلالية عقد الإعتماد المستندي 101
الفرع الثاني : إستقلالية العلاقة بين أطراف عقد الإعتماد المستندي 106
المطلب الثاني : آثار عقد البيع الدولي للبضائع 108
الفرع الأول : الجزاءات الأصلية..... 108
الفقرة الأولى : التنفيذ العيني 108
الفقرة الثانية : ألفسخ 115
الفرع الثاني : الجزاءات الاحتياطية أو التكميلية 122
الفقرة الأولى : التعويض 122
الفقرة الثانية : تخفيض الثمن 127
الخاتمة
قائمة المصادر
Abstract

الملخص

أن التطور الكبير الذي حصل في معظم الدول والذي أدى الى تطور وتقدم الحياة الأقتصادية والتكنلوجية والإجتماعية ، فهذا الأمر دفع غالبية المجتمعات الى التسابق في النهوض بالواقع بما يخدم الرفاهية والتقدم .

لذلك اصبح من الضروري وجود وسيلة في التنسيق بين البائع والمشتري والذي يتواجدون في دول مختلفة وأختلاف القوانين والأنظمة بينهما ، وما تفرضه القواعد التجارية الدولية ، فذلك يتطلب وجود جهة وسيطة ، تنوب عن المشتري بإستلام المستندات ومطابقتها والتأكد من وصول البضاعة ومطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها في العقد بين طرفي العقد ، وبالمقابل أن تقوم الجهة نفسها بتحويل ثمن البضاعة الى البائع ، أو بتفويض طرف آخر بدفع الثمن نيابة عنها ، وذلك من خلال الأعتمادات المستندية ، وبذلك يتم تنظيم عقد الإعتماد المستندي بأعتباره أحد العمليات المصرفية التي لها الدورالكبير في التجارة والأقتصاد والتعاملات بين الدول .

وقد تضمنت الدراسة التعريف بالأعتما د المستندي وعلقته بعقد البيع الدولي للبضائع وكذلك تنظيمه القانوني من حيث الإلتزامات بين أطراف العقد والجزاءات المفروضة في حالة إخلال أحد أطراف العقد .

الكلمات المفتاحية : غقد البيع ، الاعتماد المستندي ، القانون ،الأتفاقيات